الأمم المتحدة

DP/2009/21

Distr.: General
20 April 2009
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

الدورة السنوية لعام ٢٠٠٩

٢٦ أيار/مايو إلى ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، نيويورك

البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة*

مذكرة من المديرة التنفيذية

موجز

هذه الوثيقة هي تقرير عن السنة الأولى من تنفيذ الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، على نحو ما اعتمده المجلس التنفيذي في مقرره ٢٠٠٧/٣٥ ووفقا للمقرر ٢٠٠٤/٢٠. ويرصد التقرير مسار التقدم المُحرز وفقا للأولويات الاستراتيجية والنتائج المبينة في إطار النتائج الإنمائية وإطار النتائج الإدارية وإطار الموارد المتكامل لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. ويُبرز التقرير الجهود التي يبذلها الصندوق للوفاء بولايته المزدوجة: دعم البلدان من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين بما يتسق وأولوياتها الوطنية، ودعم اتخاذ الإجراءات بشأن المساواة بين الجنسين في منظومة الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي.

* أدى جمع البيانات اللازمة لموافاة المجلس التنفيذي بأحدث المعلومات إلى تأخير تقديم هذا التقرير.

180509 150509 09-30817 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

عناصر مقرر

قد يرغب المجلس التنفيذي في أن يُحيط علما بالتقرير وبتركيزه القائم على النتائج. وقد يرغب أيضا في الإقرار بإسهامات الصندوق في دعم البلدان المستفيدة من البرامج عند اضطلاعها بالنهوض بالأولويات الإنمائية المتفق عليها، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، بالإضافة إلى قيام الصندوق بمساعدة البلدان على إقامة الروابط بين التقدم المحرز لتحقيق هذه الأهداف والجهود المبذولة لتنفيذ منهاج عمل بيجين واتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وكان قرار الجمعية العامة ٢٣٢/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ قد غير الفترة الزمنية المحددة لإجراء الاستعراض الشامل لسياسات الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، من ثلاث سنوات إلى أربع سنوات، وحث القرار الصناديق والبرامج على إعادة مواءمة دوراتها للتخطيط الاستراتيجي وفقا لذلك التعديل، على أن يُجرى الاستعراض الشامل المقبل للسياسة العامة في عام ٢٠١٢.

وعلى هذا، ومن أجل المحافظة على الاتساق مع دورات التخطيط لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، قد يرغب المجلس التنفيذي في أن يمدد الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ سنتين بحيث تنتهي بنهاية ٢٠١٣، وأن يطلب إلى الصندوق إعداد خطته الاستراتيجية المقبلة، لتبدأ في عام ٢٠١٤، آخذا في حسبانه توصيات الاستعراض الشامل المقبل للسياسة العامة المقرر إجراؤه في عام ٢٠١٢.

وقد يرغب المجلس التنفيذي أيضا في إرجاء استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية من الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٩ (المقرر ٣٥/٢٠٠٧) إلى الدورة السنوية لعام ٢٠١١.

المحتويات

الصفحة

مقدمة ٤

أولا – السياق ٤

ثانيا – لمحة عامة ٥

ثالثا – إطار النتائج الإنمائية ٩

ألف – تعزيز الأمن الاقتصادي والحقوق الاقتصادية للمرأة ١٠

باء – القضاء على العنف ضد المرأة ١٥

جيم – وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز بين النساء والفتيات ١٨

دال – النهوض بالعدل بين الجنسين في الحوكمة الديمقراطية ٢٠

هاء – الثغرات والتحديات: إطار النتائج الإنمائية ٢٣

رابعا – إطار النتائج الإدارية ٢٤

المجال ١ – تقديم المشورة والبرمجة المُحفزة في مجال السياسات ٢٤

المجال ٢ – التنسيق والإصلاح في إطار الأمم المتحدة ٢٥

المجال ٣ – المساءلة والمخاطر والإشراف ٢٧

المجال ٤ – القدرات الإدارية والبشرية والمالية ٢٧

الثغرات والتحديات ٢٨

خامسا – إطار الموارد المتكامل ٢٩

المرفق (متاح على موقع المجلس التنفيذي على الإنترنت):

الإطاران المنقحان للنتائج الإنمائية والإدارية

مقدمة

١ - إن الهدف العام من الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للمرأة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ (DP/2007/45) التي اعتمدها المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، هي دعم البلدان على تنفيذ التزاماتها بصدد المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بما يتماشى وأولوياتها الوطنية. ويضطلع الصندوق بعمله من خلال إقامة الشراكات مع الحكومات والمجتمع المدني ومؤسسات الأمم المتحدة من أجل تعزيز أمن المرأة الاقتصادي وحقوقها الاقتصادية، وإنهاء العنف ضد المرأة، والحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في صفوف الفتيات والنساء، والنهوض بالعدل بين الجنسين في مجال الحوكمة الديمقراطية، بما في ذلك في البلدان التي تمر بمرحلة نزاع وبمرحلة ما بعد النزاع.

٢ - وتتضمن الخطة الاستراتيجية الحالية عناصر لإطار المساءلة لدى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، الذي يعتمده الصندوق لقياس ما يلي: (أ) إسهاماته في تحقيق التقدم بشأن المساواة بين الجنسين على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي على أساس النتائج والنواتج والمؤشرات المماثلة في إطار النتائج الإنمائية لديه؛ (ب) أداؤه على أساس النواتج والمؤشرات والأهداف في إطار إدارته القائمة على النتائج؛ (ج) تقدمه نحو تعبئة ورصد وإنفاق الموارد المالية اللازمة لتنفيذ برنامجه على نحو ما هو مبين في إطار موارده المتكامل. وبناء على تحليل لتقارير عام ٢٠٠٨، أجرى الصندوق عدة تغييرات على النواتج والمؤشرات في إطاري النتائج الإنمائية والنتائج الإدارية. وتيسيرا للإحالة، يرجى الرجوع إلى الإطارات المستكملة في المرفق ١ من هذا التقرير.

٣ - ويغطي التقرير الحالي السنة الأولى من تنفيذ خطة الصندوق الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١.

أولا - السياق

٤ - في الثلاثين سنة الماضية، جرى الاتفاق على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، على التزامات بعيدة الأثر للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وما زالت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ومنهاج عمل بيجين، وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥، والأهداف الإنمائية للألفية، تشكل أطرا معيارية سارية، إلى جانب الالتزامات الجديدة الهامة التي تم التعهد بها في عام ٢٠٠٨، منها اعتماد مجلس الأمن للقرار ١٨٢٠ بشأن المرأة والعنف الجنسي، فضلا عن اتفاقات إقليمية جديدة من قبيل بروتوكول القضايا الجنسانية الصادر عن

الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ويكتسي التنفيذ الفعال لهذه الاتفاقات أهمية محورية لكفالة ترجمتها إلى تقدم على أرض الواقع وقابل للقياس لصالح النساء والفتيات.

٥ - وتأتي الجهود التي يبذلها الصندوق لحفز وتقديم الدعم التقني من أجل تنفيذ الالتزامات الوطنية والإقليمية والعالمية بتحقيق المساواة بين الجنسين، في سياق تغيير داخلي وخارجي. فالتغير الذي طرأ على قيادة الصندوق بعد نحو ١٣ عاما؛ وانطلاق الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، وصدور العدد الرابع من تقرير الصندوق المعنون ''تقدم المرأة في العالم''؛ وإجراء عمليات تخطيط بين الوكالات لدعم حملة الأمين العام المعنونة 'اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة'؛ وتكثيف النقاش فيما بين الوكالات وفيما بين الحكومات بشأن البنية الداعمة للبرامج والسياسات في الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين، تُعد كلها قوى مُحرّكة تنطوي على فرص جديدة. وفي الوقت نفسه، تمثّل أصداء الأزمة المالية والاقتصادية العالمية - لا سيما بالنسبة للفئات الأكثر استبعادا - والاستعدادات للمنتدى الرفيع المستوى الثالث بشأن فعالية المعونة وما يتوصل إليه من نتائج، ومؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، بيئة تتسم بالتحدي لجهود تأمين الموارد والدعم اللازمين للنهوض بالمساواة بين الجنسين.

ثانيا - لمحة عامة

٦ - بالرغم من أن الطلب قد تجاوز القدرة على الاستجابة في عام ٢٠٠٨، تمكن الصندوق من الاستجابة لطلبات الحصول على الدعم البرنامجي والتقني في ٨٢ بلدا. وقد اتسم نطاق هذا الدعم بالتنوع. ففي ٤٢ بلدا من تلك البلدان، يدعم الصندوق برنامجا صغيرا نسبيا، بما في ذلك حيث تدخل الجهود المبذولة في البلد المعني ضمن برنامج إقليمي أو دون إقليمي أوسع نطاقا يكون قد صُمّم لتعميم تجربة مُبتكرة على جميع البلدان أو المناطق. وفي ٤٠ بلدا، يساند الصندوق مع مجموعة واسعة من الشركاء استراتيجيات متعددة الأبعاد ويركز على الإسهام في تحقيق مجموعة من النتائج المترابطة من الخطة الاستراتيجية. وتُجمل الأشكال من ١ إلى ٣ أدناه، دعم الصندوق للنتائج المحرزة على الصعيد القطري وفق النتائج الثمانية المحددة في الخطة الاستراتيجية والمواضيع الأربعة التي تُوجّه عمل المنظمة إلى جانب النفقات البرنامجية المطابقة لذلك (الشكل ٤).

٧ - ويبين الشكلان ١ و ٢ أن الصندوق قدم أكبر قدر من الدعم إلى عمليات التدخل الرامية إلى بناء قدرة الجهات المناصرة للمساواة بين الجنسين وإحداث تأثيرها (النتيجتان ٥ و ٦)، وفي هذا مواصلة لاتجاه جرى الإبلاغ عنه في الإطار التمويلي المتعدد السنوات السابق ٢٠٠٤-٢٠٠٧. وتعمل الجهات المناصرة للمساواة بين الجنسين على تحديد جزء كبير من

الطلب والعديد من نقاط الدخول، فتُترجم الزيادات في قدراتها إلى إنجازات في مختلف مجالات النتائج الأخرى. ومن المهم ملاحظة الاستثمارات الأقل حجما المبينة في النتيجة ٣ والنتيجة ٨. فالنتيجة ٣ (تشجيع تعزيز الاعتبارات الجنسانية في نُظم العدالة) هي مجال تركيز جديد يعمل الصندوق على تكثيفه في فترة هذه الخطة الاستراتيجية. ويُركز الصندوق في إطار دعمه للنتيجة ٨ على المبادرات التي تُتخذ على مستوى المجتمعات المحلية ويتوقع منها أن تحقق نتائج خلال فترة الخطة الاستراتيجية. ويتوقع الصندوق أن تكون الاستثمارات في مجال هذه النتيجة قليلة في العامين الأول والثاني – ذلك أن اهتمامه ينصب على عدد مختار من المبادرات – وأن تلك الاستثمارات ستزيد إلى حد بعيد في العامين الثالث والرابع لتعكس استثمارا أكبر في عملية تقييم الأثر يمكن أن يُحدث قاعدة من الدلائل الموثوقة للسبل الفعالة للنهوض بمسألة المساواة بين الجنسين.

الشكل ١

عدد البلدان المستفيدة من البرامج حيث تمكّن الصندوق من الاستجابة إلى طلبات الدعم في عام ٢٠٠٨، حسب النتيجة

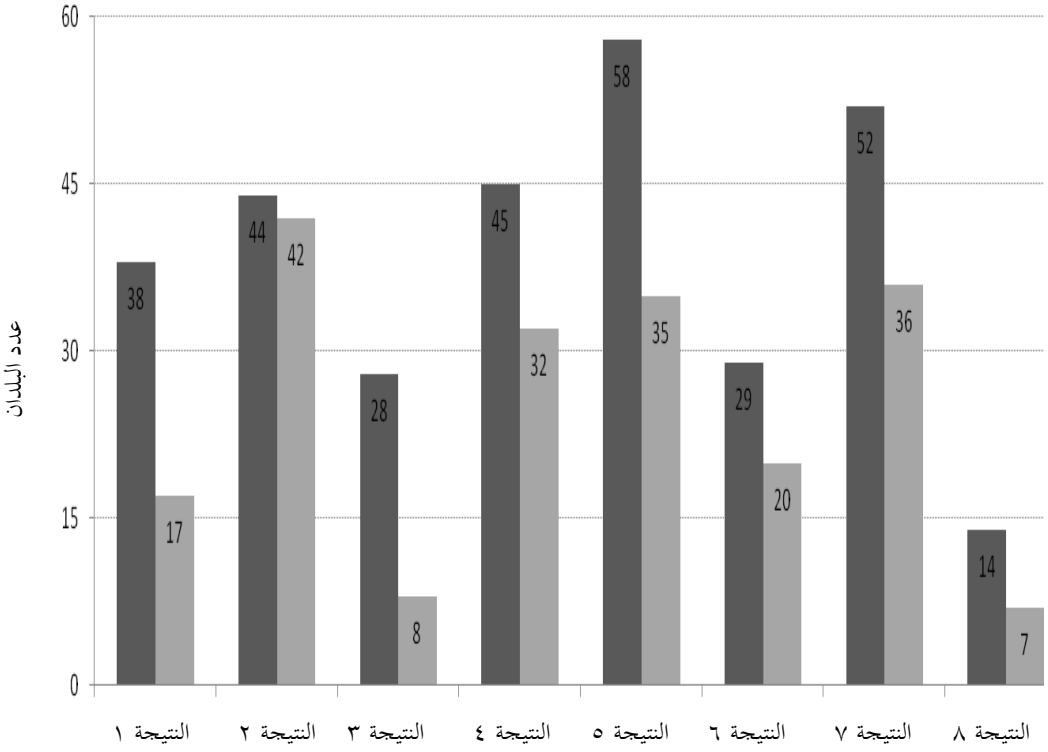

ملاحظة: الأعمدة السوداء: البلدان المستفيدة من البرامج حيث يقدم الصندوق دعما لتحقيق النتائج
الأعمدة الرمادية: البلدان التي تحققت فيها النتائج حسب مؤشر واحد على الأقل

الشكل ٢

التوزيع المؤقت لنفقات البرنامج لعام ٢٠٠٨ حسب النتيجة (بملايين الدولارات)

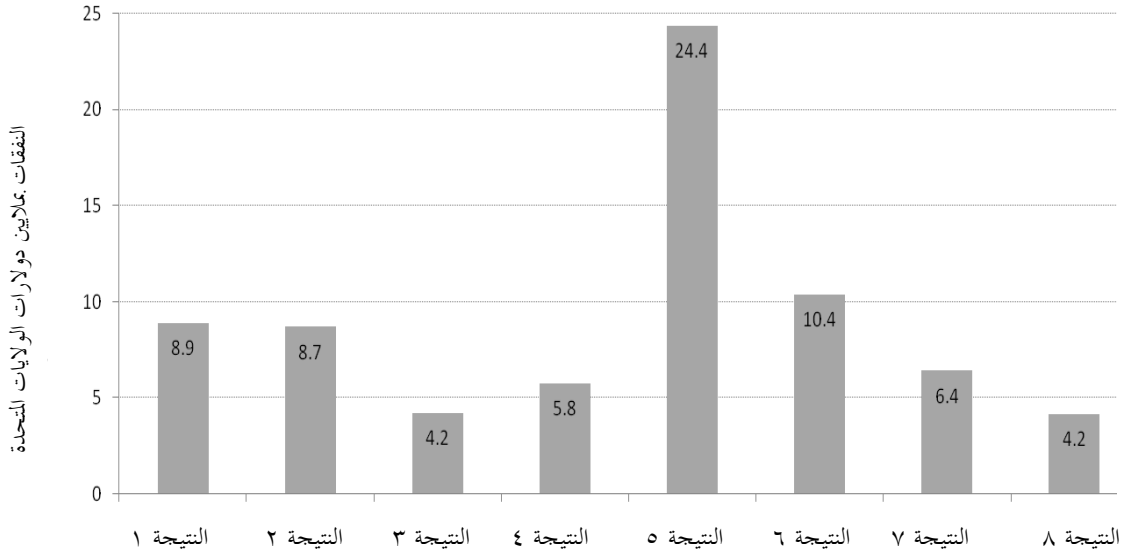

٨ - ويشير الشكل ٣ أدناه إلى أن أكبر عدد من طلبات الدعم كانت تتعلق بتحقيق أمن المرأة الاقتصادي وحقوقها الاقتصادية (٧١ بلدا) والنهوض بالمساواة بين الجنسين في مجال الحوكمة الديمقراطية (٧٠ بلدا). وتدل الزيادة الملحوظة في مستوى الإنفاق على العمل في مجال الحوكمة، بالدرجة الأولى، على ازدياد نفقات الاضطلاع بالأعمال في حالات النزاع وما بعد النزاع، ودعم مشاركة المرأة في الحياة السياسية. ويُعتبر الإنفاق وعدد البلدان التي أبلغ الصندوق عن تقديمه الدعم فيها لبرامج تتصل ببُعدَي فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في مسألة المساواة بين الجنسين، ضئيلين نسبيا لثلاثة عوامل هي: العامل الأول هو أن عددا من برامج الصندوق في هذا المجال كان يشارف على نهايته في عام ٢٠٠٨ بحيث كانت برامج جديدة سوف تنطلق في عام ٢٠٠٩؛ والعامل الثاني هو أن جزءا كبيرا من عمل الصندوق في هذا المجال يتركز على تقديم الخبرة التقنية إلى المبادرات المشتركة بين الوكالات، بما في ذلك عن طريق إقامة شراكات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ والعامل الثالث هو أن عنصرا رئيسيا من استراتيجية الصندوق لمعالجة الفيروس/الإيدز يتركز على ما للمرض من صلات بالعنف ضد المرأة، وبذلك سيُأخذ في الحسبان في المواضيع الشاملة لعدة قطاعات. ونظرا لأن الصندوق لا يشترك في رعاية البرنامج المشترك المعني بالإيدز، فقد تأثرت قدرته على تأمين الموارد اللازمة للاضطلاع بالعمل بشأن هذه المسألة.

الشكل ٣

عدد البلدان المستفيدة من البرامج حيث تمكّن الصندوق من الاستجابة إلى طلبات الدعم في عام ٢٠٠٨، حسب الموضوع

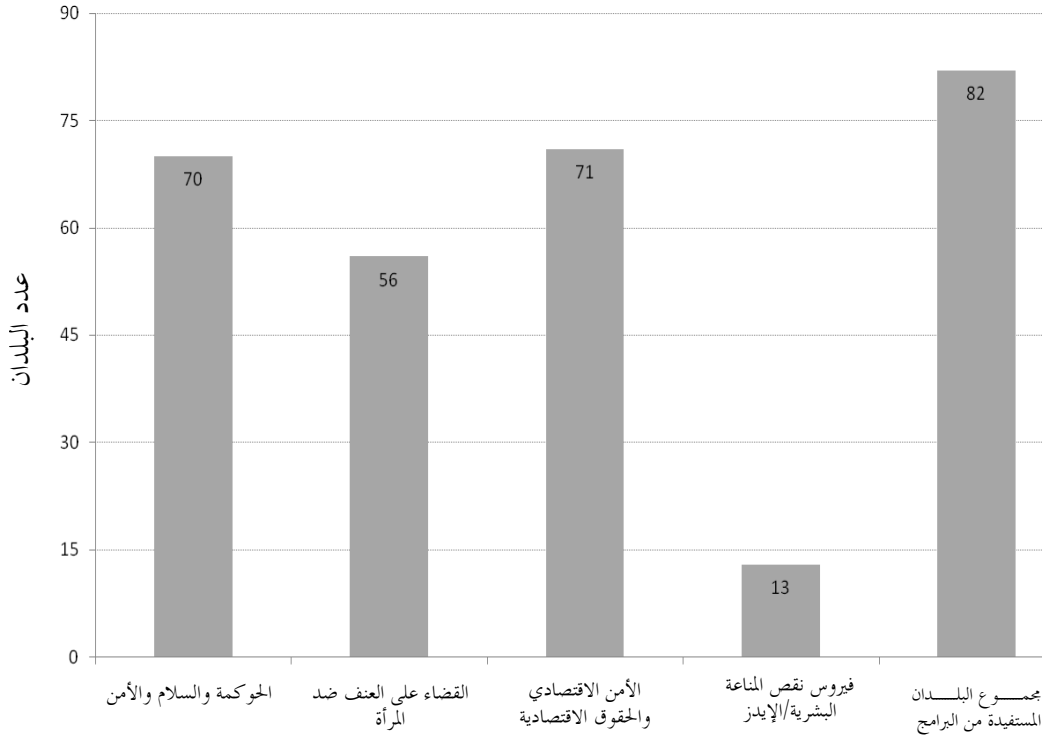

الشكل ٤

التوزيع المؤقت لنفقات البرنامج لعام ٢٠٠٨ حسب الموضوع (بملايين الدولارات)

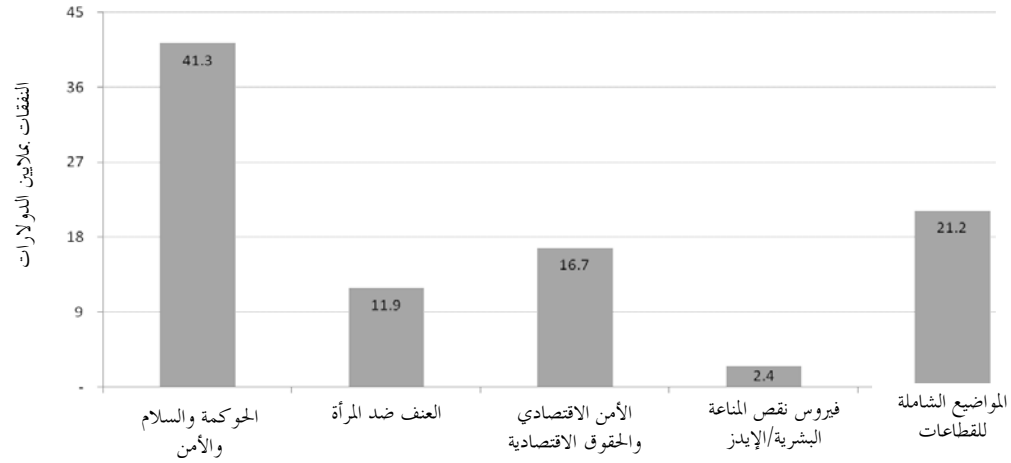

ثالثا – إطار النتائج الإنمائية

٩ – يتضمن إطار النتائج الإنمائية ثماني نتائج على مستوى النواتج تمثل مجتمعة جهدا كليا لدعم البلدان التي تتقدم نحو تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. ويتأسس إطار نتائج صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على خبرته في أن نهجا متكاملا لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يتطلب دعم التغيير على المستويات الكلي والمتوسط والجزئي في وقت واحد، وذلك على الرغم من احتمال تفاوت نقاط الدخول. وفي هذا الصدد، يقوم الصندوق بدعم الشركاء في تعزيز استجابة البيئة المعيارية والمؤسسات الرئيسية للاعتبارات الجنسانية اللازمة لتنفيذ الالتزامات؛ ويدعم دعاة المساواة بين الجنسين في مجال بناء القدرات والمعارف لدعم العمل المكثف والمساءلة؛ ويدعم البرامج التجريبية المبتكرة التي تولد أدلة موثوقة عن العمل الفعال على المستوى الجزئي للحفز على التكرار والارتقاء. ويوضح الرسم البياني التالي منطق النتائج الذي يحرك الجهود التي يبذلها الصندوق.

الشكل ٥

منطق النتائج الإنمائية

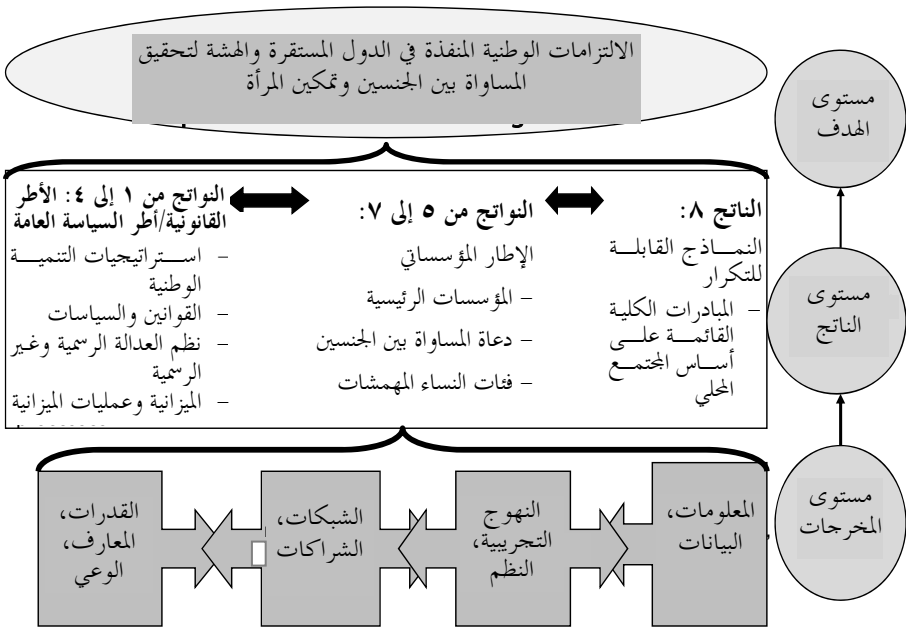

١٠ - يصف القسم التالي التقدم المحرز نحو النتائج التي تحققت على ثلاثة مستويات: (أ) تغييرات على المستوى الكلي في استجابة الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية للاعتبارات الجنسانية؛ والسياسات العامة والقوانين؛ وعمليات الميزانية (النواتج ١-٤)؛ و (ب) تغييرات المستوى المتوسط في قدرات دعاة المساواة بين الجنسين والفئات المستبعدة والمؤسسات الرئيسية (النواتج ٥-٧)؛ و (ج) تغييرات على مستوى المجتمع المحلي (الناتج ٨). ويعمل الصندوق في كل مجال من هذه المجالات على أربعة مواضيع شاملة لعدة جوانب: '١' تعزيز الأمن الاقتصادي والحقوق الاقتصادية للمرأة؛ '٢' القضاء على العنف ضد المرأة؛ '٣' الحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز بين النساء والفتيات؛ و '٤' تعزيز العدالة بين الجنسين في الحوكمة الديمقراطية. ويقدم الصندوق التقارير المواضيعية استجابة لنتيجة ما من تقييم الإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، بحيث يسهل على الموظفين والشركاء فهم دورة التغيير من خلال تقديم التقارير المواضيعية. وتجدر الإشارة إلى أنه جرى توليد عدد كبير من النتائج المبلغ عنها عبر برامج وشراكات أنشئت خلال الإطار التمويلي المتعدد السنوات السابق، وأن هذه النتائج مستمرة في إطار الخطة الاستراتيجية، على الرغم من أن الخطة الاستراتيجية أطلقت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

ألف - تعزيز الأمن الاقتصادي والحقوق الاقتصادية للمرأة

١١ - يدعم الصندوق الجهود المبذولة لتعزيز الأمن الاقتصادي والحقوق الاقتصادية للمرأة عبر برامج تدعم الأبعاد المتصلة بالمساواة بين الجنسين في سياسات الاقتصاد الكلي، بما فيها أطر التنمية الوطنية؛ وزيادة تمويل الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في مجال استراتيجيات الحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية، وتمكين المرأة من تعزيز حقوقها في قطاعات محددة من الاقتصادين الرسمي وغير الرسمي ومن الوصول المنصف إلى الأصول المنتجة. لقد كان الصندوق فعالا في هذا المجال المواضيعي في ٧١ بلدا من البلدان الـ ٨٢ التي وجه إليها الدعم في عام ٢٠٠٨، فقد أنفق ١٧ في المائة من الأموال المتاحة للبرامج.

١٢ - وفي هذا المجال المواضيعي، عمل الصندوق مع شركاء حكوميين - بما في ذلك وزارات المالية والتخطيط والعمل والأجهزة النسائية الوطنية - وشبكات من الخبراء الاقتصاديين، والمنظمات النسائية غير الحكومية والفئات المستبعدة من النساء (العاملات المهاجرات والعاملات اللواتي يعملن في منازلهن، والمرأة الريفية)، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية من أجل: إدراج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في وضع وتنفيذ ورصد ٢٠ استراتيجية إنمائية وطنية وإقليمية وعالمية (من استراتيجيات الحد من الفقر إلى اتفاقات التجارة الإقليمية)؛ ودعم إقرار ١٥ قانونا أو سياسة تتعلق بالأمن الاقتصادي والحقوق

الاقتصادية للمرأة[١]؛ وتوفير قدرة أكبر للنساء على الحصول على معونة قانونية لتعزيز حقوقهن الاقتصادية في سبعة بلدان[٢]؛ وبناء القدرة لترسيخ الطابع المؤسسي للميزنة التي تراعي المنظور الجنساني في ٣٢ بلدا.

١٣ - ومن خلال العمل مع العديد من شركاء الأمم المتحدة - وأغلب الأحيان مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - قام الصندوق بدعم شركاء وطنيين لتعزيز التزامات المساواة بين الجنسين في سبع[٣] من الاستراتيجيات المعتمدة للحد من الفقر و ١٢[٤] من الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية المعتمدة أو المراجعة حديثا وأطر سياسات أخرى، بما فيها الخطط والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بإعلان باريس والأهداف الإنمائية للألفية. ويمكن أن يشكل وجود خطة عمل وطنية متفق عليها بشأن المساواة بين الجنسين أساسا هاما يستند إليه تعزيز الدعوة لتعميم المساواة بين الجنسين في استراتيجيات التنمية الوطنية. ففي ليبريا، على سبيل المثال، قدم الصندوق دعما تقنيا وماليا لوزارة الشؤون الجنسانية من أجل الانتهاء من وضع السياسة الجنسانية الوطنية وخطة عمل لها. وفي وقت لاحق، وبوصفه الجهة الداعية إلى اجتماع الفريق المواضيعي للشؤون للجنسانية، قاد الصندوق جهود منظومة الأمم المتحدة في دعم الشركاء الوطنيين لتعميم الخطة ضمن استراتيجية الحد من الفقر وضمن استيعاب دعاة المساواة بين الجنسين. وتشمل الأركان الأربعة استراتيجية الحد من الفقر كلا من أولويات المساواة بين الجنسين، التي تنسجم مع القرار ١٣٢٥، وبروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

١٤ - وفي شراكة مع الشراكة المعنية بالمساواة بين الجنسين من أجل التنمية والسلام التابعة للمفوضية الأوروبية ومنظمة العمل الدولية/المركز الدولي للتدريب (www.gendermatters.eu)، أنتج الصندوق سلسلة من ورقات تحليلية بشأن الصلات بين الجنسانية وفعالية المعونة تم توزيعها في المنتدى الرفيع المستوى المتعلق بفعالية المعونة. وفي قيرغيزستان، على سبيل المثال، ساهم التحليل في أن الحكومة تعهدت بتعزيز نظم رصد خطط التنمية الوطنية التي تراعي المساواة بين الجنسين؛ وتقدير تكاليف أولويات المساواة بين الجنسين؛ وإدخال الميزنة التي تراعي المنظور الجنساني كجزء من إصلاح نظام إدارة الأموال العامة.

---

(١) في تسعة بلدان ومنطقة دون إقليمية واحدة: أفغانستان وإندونيسيا والجبل الأسود والصين وطاجيكستان وكمبوديا وكوسوفو ومولدوفا ونيبال وغرب أفريقيا.

(٢) أفغانستان وطاجيكستان والفلبين وقيرغيزستان وكمبوديا وكينيا والهند.

(٣) أفغانستان وبوروندي والرأس الأخضر ورواندا وكوت ديفوار وليبريا وهندوراس.

(٤) إكوادر وبابوا غينيا الجديدة وبوليفيا وفانواتو وقيرغيزستان والكاميرون ومصر والمغرب وغرب أفريقيا.

١٥ - وفي عام ٢٠٠٨، دعم الصندوق إصلاح القوانين والسياسات المتعلقة بعمل المرأة في أفغانستان (قانون العمل)، والصين (القانون المحلي لحماية العاملين في خدمة المنازل)، ومولدوفا (خطة العمل الوطنية المعنية بالعمالة)، والجبل الأسود (قانون العمل)، فضلا عن البرامج الإقليمية المتركزة على تعزيز حقوق العمال الذين يعملون في منازلهم في آسيا، وعلى حقوق العاملات المهاجرات في آسيا والدول العربية. وفي طاجيكستان، ساهم دعم الصندوق منذ عام ٢٠٠٤ في وضع استراتيجية إصلاح زراعي 'ذات أبعاد جنسانية'. وقد استفادت هذه العملية التي قادتها وكالة أراضي الدولة ودعمتها منظمة الأغذية والزراعة، من موارد الصندوق ومساعدته التقنية، بما في ذلك نشر: استخدام معاهدات حقوق الإنسان لحماية حقوق المرأة الريفية في الأرض؛ ونتائج رصد الأراضي؛ ودراسات حالات إفرادية لحقوق المرأة في الأرض.

١٦ - ويدعم الصندوق مبادرات الميزنة التي تراعي المنظور الجنساني منذ عام ١٩٩٧ وواصل هذا الدعم في ٤٥ بلدا في ٢٠٠٨. وفي ٣٢ من هذه البلدان، تضمنت النتائج زيادة في عدد عمليات الميزانية التي تشتمل على المساواة بين الجنسين. وقد أصدرت وزارات المالية في ١٦ بلدا[٥] يدعمها الصندوق مبادئ توجيهية عن الميزنة التي تراعي المنظور الجنساني، التي أدرجت في عمليات الميزنة المحلية والقطاعية في ١٧ بلدا[٦]، أو أعادت إصدار هذه المبادئ؛ كما أطلق المجتمع المدني والشركاء الحكوميون آليات رصد لتعقب التقدم المحرز في مبادرات الميزنة التي تراعي المنظور الجنساني في ١٤ بلدا[٧].

١٧ - وقد تطورت جهود الميزنة التي تراعي المنظور الجنساني في المغرب منذ قيام الصندوق بتوسيع نطاق دعمه الأولي في عام ٢٠٠١. وفي عام ٢٠٠٨، اشتملت الميزانيات البرنامجية لوزارات الصحة والعمالة والمالية ومحو الأمية والتدريب المهني في المغرب على أهداف ومؤشرات المساواة بين الجنسين. وفضلا عن ذلك، أصبح التقرير الجنساني السنوي الذي يصاحب مشروع الميزانية أداة رصد لأصحاب المصلحة المتعددين لتقييم المستوى الذي يتم فيه تناول المساواة بين الجنسين في سياسات الإنفاق العام. وازداد عدد الإدارات التقنية التي تشترك في إعداد التقرير الجنساني من أربع في عام ٢٠٠٦ إلى ٢١ في عام ٢٠٠٨.

---

(٥) أرمينيا وأفغانستان وإكوادور وبوروندي وبيرو ورواندا والسلفادور والسنغال وغانا وجمهورية فنزويلا البوليفارية والكاميرون ومصر والمغرب وموزامبيق ونيبال والهند.

(٦) الأرجنتين وأفغانستان وإكوادور وإندونيسيا والبرازيل ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وبيرو وتنزانيا ورواندا والسلفادور والسنغال وغانا والفلبين وجمهورية فنزويلا البوليفارية والمغرب وموريشيوس وموزامبيق وهندوراس.

(٧) الأرجنتين وأفغانستان وأوروغواي والبرازيل والبوسنة والهرسك ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وبيرو والسنغال وغواتيمالا والفلبين وقيرغيزستان والمغرب ونيكاراغوا وهندوراس.

١٨ - ويمكن أن يكون لمبادرات الميزنة التي تراعي المنظور الجنساني على المستوى المحلي أثر مباشر وإيجابي. وفي روزاريو، بالأرجنتين، ازداد عدد مشاريع المساواة بين الجنسين في عملية الميزنة القائمة على المشاركة من ١٤ في عام ٢٠٠٧، ممثلة لميزانية تبلغ ٤٤٨ ٧٤٢ بيزو أرجنتيني، إلى ٢٤ في عام ٢٠٠٨، بميزانية إجمالية تزيد على ٣ ملايين بيزو أرجنتيني.

١٩ - إن دعم القدرات المستدامة لدعاة المساواة بين الجنسين والمؤسسات الرئيسية في الدعوة إلى رصد و/أو تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين بالنسبة للأمن الاقتصادي والحقوق الاقتصادية للمرأة أمر بالغ الأهمية لإحراز تقدم في هذا المجال. وفي عام ٢٠٠٨، ساعد الصندوق في تمكين الأجهزة النسائية الوطنية من تعزيز صياغة وتنفيذ ورصد الالتزامات الحكومية في ١٣[٨] محفلا لصنع القرارات؛ وفي تمكين ١٣[٩] شبكة من الفئات النسائية المستبعدة التي دعت بفعالية لمساءلة صانعي القرارات بشأن حقوق المرأة؛ وساهم في إحداث تغيير في الأداء في ١٧ مؤسسة رئيسية، بما في ذلك زيادة الميزانيات لتحقيق المساواة بين الجنسين في أربعة بلدان وزيادة توفر البيانات المصنفة حسب الجنس في ١٢ بلدا/منطقة[١٠] من خلال تقديم الدعم إلى مكاتب الإحصاء الوطنية.

٢٠ - يمكن للأجهزة النسائية الوطنية أن تكون فعالة في ضمان تنفيذ الالتزامات الوطنية من خلال تشكيلها لشراكات قوية عبر المؤسسات الحكومية. فعلى سبيل المثال، يشارك الجهاز النسائي في كمبوديا في رئاسة فرقة العمل المشتركة بين الوزارات المعنية بالهجرة، التي وضعت عقودا لخدم المنازل ومبادئ توجيهية وطنية لحماية العمال المهاجرين في الخارج؛ وفي المكسيك، يعد الجهاز النسائي والمعهد الوطني للتنمية الاجتماعية ومؤسسات أكاديمية شركاء في مرصد الجنسانية والفقر؛ ويستخدم هذا المرصد معلومات نوعية وكمية عن فقر المرأة لمتابعة التزامات الحكومة بتحقيق المساواة بين الجنسين؛ وفي غواتيمالا، يدعم الصندوق أمانة الرئاسة لشؤون المرأة التي أنشأت وقادت اجتماع مائدة مستديرة للتنمية الاقتصادية. وأمانة الرئاسة منضمة الآن إلى اجتماع المائدة المستديرة الوطنية لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بقيادة وزارة الاقتصاد.

---

(٨) في أفغانستان والبوسنة والهرسك وتنزانيا والسلفادور وطاجيكستان وغواتيمالا وكازاخستان وكمبوديا والمكسيك ونيكاراغوا وهندوراس وفي أمريكا الوسطى.

(٩) في الأردن وإندونيسيا وباكستان والبرازيل وبوروندي والكاميرون وكمبوديا وكولومبيا والمكسيك ونيبال والهند، وعلى المستوى الإقليمي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

(١٠) إكوادور وإندونيسيا وأوروغواي والبرازيل والسنغال وكولومبيا والمكسيك ومولدوفا وهندوراس وفي أمريكا الوسطى وغرب أفريقيا.

٢١ - وقدم الصندوق الدعم لفئات مختارة من النساء المستبعدات اقتصاديا من خلال تعزيز جهودهن التنظيمية، بما في ذلك العاملات المهاجرات في آسيا؛ والمرأة الريفية في رابطة الدول المستقلة، وشمال أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي، والعاملات اللاتي يعملن في منازلهن في آسيا. وفي بنغلاديش، أفضت جهود العاملات المهاجرات في مجال الدعوة إلى إقامة لجنة تنسيق بشأن الهجرة الآمنة للنساء ضمن وزارة رعاية المغتربين والعمالة في الخارج. ودعم الصندوق أيضا المرأة الريفية في دعوتها لحقوقها في الأرض في سبعة[١١] بلدان.

٢٢ - يعمل الصندوق مع مؤسسات السياسة العامة وتقديم الخدمات والإعلام لخلق بيئات مؤاتية من شأنها تعزيز وحماية الأمن الاقتصادي والحقوق الاقتصادية للمرأة. وفيما يخص مكاتب الإحصاء، تم إحراز خطوات هامة لتعزيز أقسام وأسئلة محددة في استقصاءات الأسر المعيشية المتعلقة باستخدام الوقت والعمل غير مدفوع الأجر، مما أفضى إلى استبيانات أوثق صلة بالموضوع في هندوراس والمكسيك وفترويلا وأوروغواي. وفي الكاميرون، أفضى عمل الصندوق مع المفوضية الأوروبية بشأن فعالية المعونة إلى شراكة لتعزيز الأبعاد المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في برنامج المفوضية للبنى التحتية للطرق. وقد ضمت حلقة عمل وطنية كلا من المجتمع المدني وشركاء حكوميين ومنظمات متعددة الأطراف وشركات بناء الطرق لوضع سيناريوهات اشتملت على المرأة.

٢٣ - يتشارك الصندوق مع جهات فاعلة رئيسية في التنمية لتحديد مبادرات تجريبية واعدة يمكن أن تدل على نُهج إبداعية لتعزيز الأمن الاقتصادي للمرأة وفرص السوق؛ وتستثمر بشكل متزايد في تقييم صارم لإيجاد تعليم يدعم الارتقاء أو المحاكاة من جانب شركاء وطنيين أو إقليميين أو دوليين. وفي عام ٢٠٠٨، استثمر الصندوق في ست مبادرات على مستوى المجتمعات المحلية لتعزيز الأمن الاقتصادي للمرأة. وشملت هذه المبادرات الشراكة بين الصندوق والبنك الدولي والمركز الدولي للبحوث المتعلقة بالمرأة في برنامج تجريبي لمبادرات قائمة على النتائج في كمبوديا ومصر وكينيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وليبريا وبيرو، وبدأت هذه الشراكة في عام ٢٠٠٦. والمبادرات مصممة لتحديد المداخلات المتثبت منها و 'ذات الكسب السريع' التي تعزز الأمن الاقتصادي والحقوق الاقتصادية للمرأة وتدمج عنصرا قويا للتقييم في تصميم البرنامج. وفي مصر، تروج المبادرة القائمة على النتائج إنصاف الجنسين في ١٨ شركة خاصة مشاركة من خلال ترسيخ الطابع المؤسسي لسياسات المساواة بين الجنسين. وقد أحرزت مؤسستان، إحداهما فيها أكثر من ١٠ ٠٠٠ موظف، تقدما كافيا لتلقي ختم التصديق في مجال المساواة بين الجنسين من وزارة شؤون الاستثمار.

(١١) بليز ودومينيكا وسورينام وطاجكستان وغيانا وقرغيزستان والمغرب.

باء – القضاء على العنف ضد المرأة

٢٤ – يدعم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الشركاء في القضاء على العنف ضد المرأة من خلال المساعدة على اتساق القوانين والسياسات والبرامج الوطنية والمحلية مع الالتزامات الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان؛ وتنفيذ استراتيجيات وطنية متعددة القطاعات من أجل التصدي للعنف ضد المرأة، بما في ذلك تقديم الخدمات لحماية حقوق الإنسان للمرأة وتعزيزها؛ ووضع نهج وقائية فعالة، لا سيما من خلال العمل مع الرجال والفتيان والمراهقين؛ والاضطلاع بمبادرات للدعوة والاتصال تؤدي إلى تغيير في المواقف والسلوكيات. ويتولى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، باسم منظومة الأمم المتحدة، إدارة صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة، وفقاً لما حددته الجمعية العامة عام ١٩٩٦[١٢]. وقد نشط صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في هذا المجال المواضيعي في ٥٦ من أصل ٨٢ بلداً وجه لها الدعم عام ٢٠٠٨، فأنفق ١٣ في المائة من الأموال التي يمكن برمجتها.

٢٥ – ومن المهم، مع العدد المتزايد للبلدان التي أقرت القوانين والسياسات والاستراتيجيات الوطنية المتصلة بالقضاء على العنف ضد المرأة، أن يظهر أثر هذه الاتفاقات في إطار الاستراتيجيات والميزانيات الوطنية الرئيسية. وقد دعم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الشركاء للقيام بما يلي: الدفاع بنجاح عن إدراج الالتزامات بشأن القضاء على العنف ضد المرأة في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية والحد من الفقر في خمسة بلدان عام ٢٠٠٨[١٣]؛ صياغة ثمانية[١٤] قوانين وسبع[١٥] سياسات وإسداء المشورة بشأنها واعتمادها من أجل التصدي لمختلف أشكال العنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف العائلي، والاتجار بالمرأة، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث في ١٥ بلداً. ودعم الصندوق الجهود الرامية إلى إنهاء الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق المرأة مما أسفر عن إصلاحات في نظم العدالة بالأرجنتين، وإكوادور، وبوروندي، ورواندا. وقد أدت عمليات الميزنة المراعية للمنظور الجنساني إلى إدراج بنود محددة للتصدي للعنف ضد المرأة في الميزانيات الوطنية لبوروندي وغانا؛ وفي الميزانيات المحلية في فنزويلا وهندوراس؛ وفي وزارة الصحة بصدد أنشطة محددة للقضاء على العنف الجنساني ومنعه بمناطق النزاعات في إكوادور.

---

(١٢) A/RES/50/166.

(١٣) أفغانستان، وإكوادور، وبوروندي، ورواندا، وليبريا.

(١٤) الأردن، وبوروندي، والبوسنة والهرسك، وغواتيمالا، وكولومبيا، ومصر، والمكسيك.

(١٥) بوروندي، والجزائر، ورواندا، والصومال، والكاميرون، وموزامبيق، والمنطقة الأفريقية.

٢٦ - وتحتل وزارات شؤون المرأة وشبكات المنظمات غير الحكومية المعنية بالمرأة موقع الصدارة في الجهود المبذولة لإدراج العنف ضد المرأة في جدول أعمال السياسة العامة وتوسيع نطاق مساءلة الدولة ودعمها. وقد أسهم الدعم الطويل الأمد الذي قدمه الصندوق إلى وزارة شؤون المرأة في أفغانستان في تعزيز قدرتها على ضمان اتفاق لوضع خطة عمل وطنية للمرأة عام ٢٠٠٦ وإنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات تضم ١٤ عضواً للقضاء على العنف ضد المرأة. وقد عززت هذه الأنشطة التحضيرية قدرة مناصري المساواة بين الجنسين على التقدم بحجج قوية من أجل تضمين أولويات محددة للقضاء على العنف ضد المرأة في الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية لعام ٢٠٠٨. ودعم الصندوق أيضاً الآليات الوطنية المعنية بالمرأة لتعمل مع الإدارات الحكومية، والبرلمانيين، وأصحاب المصلحة غير الحكوميين الآخرين في بوروندي، ورواندا، والكاميرون، وموزامبيق، ونيبال، على وضع التشريعات والسياسات.

٢٧ - ويشكل تعزيز قدرات صانعي القرار في نظم القضاء الرسمية وغير الرسمية لتحقيق العدالة من أجل النساء في إطار الجهود الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة مجال تركيز رئيسياً في الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وفي عام ٢٠٠٨، شمل ذلك تقديم الدعم المالي والتقني لتوسيع نطاق المساعدة القانونية المتاحة للمرأة في ١١ بلداً، وزيادة معارف صانعي القرار بمجال القضاء في ستة بلدان. فعلى سبيل المثال، أسفر برنامج لبناء قدرات ٦٠ قاضياً ومساعداً قانونياً في محكمة تونبوري الجنائية بتايلند، بدعم من الصندوق، بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، عن إنشاء نموذج محكمة ومبادئ توجيهية مراعية للاعتبارات الجنسانية من أجل القضاة والمدعين العامين وموظفي المحاكم في ما يتعلق بالتعاطي مع حالات العنف العائلي. وفي بوروندي، جرى تحويل ''باشينغانتاهي''، وهي مؤسسة تقليدية لحل النزاعات والمصالحة كانت مخصصة سابقاً للرجال، لتتمكن بها النساء من مناهضة العنف الجنساني وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان للمرأة. وتشكل النساء اليوم نسبة ٤٥ في المائة من أعضاء اللجنة الوطنية، وأكثر من ٣٠ في المائة من أعضاء اللجان اللامركزية.

٢٨ - ويعمل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لدعم وتوسيع نطاق الدعوة والنفوذ السياسي والحيز السياسي وقدرات مناصري المساواة بين الجنسين من أجل القضاء على العنف ضد المرأة. وفي عام ٢٠٠٨، دعم الصندوق الجهود المبذولة في خمسة[١٦] بلدان - وعلى المستوى الإقليمي في غرب أفريقيا - للنهوض بقدرتها على رصد تنفيذ

(١٦) ألبانيا، الأرض الفلسطينية المحتلة، أوروغواي، المكسيك، الهند.

الالتزامات. وقدم الصندوق الدعم إلى سبع مؤسسات – بما فيها النظم الشرطية والعسكرية والقضائية – لتعزيز أدائها بشأن القضاء على العنف ضد المرأة[١٧]؛ وإلى مكاتب الإحصاءات في أربعة[١٨] بلدان لجمع و/أو تحليل البيانات المتعلقة بهذا الشأن.

٢٩ – وفي الهند، تجري المتابعة سنوياً للتقدم المحرز في التشريعات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة. وقد دعم الصندوق دراسة ''البقاء على قيد الحياة: تقرير الرصد والتقييم الثاني لعام ٢٠٠٨''، الذي يتابع تنفيذ ''قانون حماية المرأة من العنف العائلي'' الصادر عام ٢٠٠٥.

٣٠ – ودعم الصندوق الإنمائي للمرأة الجهود الرامية إلى بناء القدرات في ١٨ مؤسسة، بما فيها بناء قدرات ضباط الشرطة والجيش في ١٢ بلداً. وقد انتهج جيش الدفاع والشرطة الوطنية الروانديان نهجاً شاملاً لإضفاء الطابع المؤسسي على العمل من أجل القضاء على العنف ضد المرأة. وأصدر جيش الدفاع الرواندي ''إعلان كيغالي''، الذي يدعو إلى زيادة توظيف النساء في عمليات حفظ السلام؛ والتدريب الشامل لجميع الجنود؛ وسياسة عدم التسامح مطلقاً إزاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وأنشأ الجيش ''مكتباً جنسانياً'' عام ٢٠٠٨، بدعم من الصندوق الإنمائي للمرأة، درب الضباط من خلاله نحو ٠٠٠ ٥ من الأفراد العسكريين والموظفين والمدنيين في ثلاث من المقاطعات الرواندية الخمس، وأدرجوا نماذج في منهاج التدريب بالكليات الحربية. واعتمدت الشرطة الوطنية الرواندية أدلة تدريب جيش الدفاع الرواندي لجميع موظفيها. وللجيش خط هاتفي ساخن مجاني للاستجابة السريعة، كما توفر شركة MTN الرائدة للاتصالات اللاسلكية دعما مجانيا. وقد استفادت بوروندي، وتترانيا، والسودان، وليبريا أيضاً من تبادل الخبرات بين بلدان الجنوب مع رواندا.

٣١ – وعلى صعيد المجتمع المحلي، قام صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، في عام ٢٠٠٨، بتوسيع نطاق برنامج كان يدعمه أصلاً صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة، من خلال مساعدة الشبكات النسائية على إنشاء ''مدن آمنة''. واستناداً إلى التجربة، ترمي هذه المبادرة الشاملة لعدة مناطق إلى الصقل والتقييم الدقيق لنموذج يتيح معرفة إمكانية قيام السلطات المحلية، بالتعاون مع المجتمعات المحلية والمنظمات النسائية، بمنع العنف ضد النساء والفتيات في الأماكن العامة. وتتمثل الغاية الأطول أمداً في تعزيز نموذج تقوم الحكومات

(١٧) وزارة الشؤون الاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وزارة الأمن العام البوروندية، وزارة العدل الكمبودية، الشرطة في السودان، الإدارات الجغرافية الهايتية الثلاث.

(١٨) بربادوس، بوروندي، رواندا، المغرب.

المحلية بتكييفه وتطويره. وقد وضع نموذج للتدخل المنهجي في مدن روزاريو بالأرجنتين، وبوغوتا في كولومبيا، وسانتياغو في شيلي، ووضعت اقتراحات عمل جديدة لهايتي والبرازيل.

جيم – وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز بين النساء والفتيات

٣٢ – تعزيزاً لنهج متسق يراعي الاعتبارات الجنسانية من أجل وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، يعمل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة، والمجالس الوطنية لمكافحة الإيدز، والشركاء في المجتمع المدني، على إعطاء الأولوية لدعم شبكات النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية دفاعاً عن ردود مراعية للاعتبارات الجنسانية إزاء الوباء والتصدي لأوجه الترابط بين فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والعنف ضد المرأة. وقد نشط الصندوق في هذا المجال المواضيعي في ١٣ من أصل ٨٢ بلداً وجه إليها الدعم عام ٢٠٠٨.

٣٣ – وتشكل الخطط الوطنية لمكافحة الإيدز أدوات التخطيط المركزي التي توجه العمل في مختلف القطاعات والتي ينسق المانحون دعمهم في إطارها. وبالتعاون مع الحكومة والمجتمع المدني وشركاء منظومة الأمم المتحدة، دعم الصندوق عام ٢٠٠٨ وضع استراتيجية مراعية للمنظور الجنساني من أجل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على المستوى الوطني في بربادوس؛ وسياسات في نيجيريا؛ واستراتيجية إقليمية في منطقة البحر الكاريبي. وفي بربادوس، قدم الصندوق دعما تقنيا لوضع السياسات وخطة العمل الاستراتيجية الوطنية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية وأقرها البرلمان عام ٢٠٠٨. وتشمل السياسة النهائية إجراءات استراتيجية تدعم تمكين المرأة في برامج الوقاية.

٣٤ – وعلى المستوى العالمي، أصدر الصندوق الإنمائي للمرأة في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ نشرته التالية: تغيير طبيعة الاستجابة الوطنية لمكافحة الإيدز: تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان للمرأة في العناصر الثلاثة. ويوثق هذا التقرير الممارسات والأدوات والإرشادات الفضلى عن سبل إجراء مراجعات وتحليلات جنسانية ومتعلقة بحقوق الإنسان. وقد تم تأييده باعتباره أداة رئيسية لإدراج المساواة بين الجنسين في السياسات والخطط الوطنية لمكافحة الإيدز من جانب البنك الدولي، واستعمله كل من برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويشكل هذا التقرير جزءاً من توجيهات الدائرة المعنية باستراتيجيات وخطط العمل المتعلقة بمكافحة الإيدز التابعة للبنك الدولي من أجل تقييم الاستراتيجيات وخطط العمل المتعلقة بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية على المستوى القطري.

٣٥ - وتشكل جماعات النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية شركاء رئيسيين في السعي إلى تحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، نظراً إلى أنها تقدم خبرات مباشرة في مجال وضع السياسات والبرامج المراعية للمنظور الجنساني لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي عام ٢٠٠٨، دعم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة شبكات وجماعات النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية من أجل تحديد برنامج عمل والدعوة إلى تحرك الحكومة في بوروندي، ورواندا، وسيراليون، وغانا، والهند. ودعم الصندوق الشركاء أيضاً لتعزيز تقديم الخدمات من خلال المؤسسات الرئيسية في نيجيريا والهند.

٣٦ - ويدعم الصندوق شبكات النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية بمساعدتها على حشد الموارد لأنشطتها في الصين والهند؛ وتعزيز قدراتها في سيراليون والمغرب ونيجيريا؛ وزيادة إمكانية وصولها إلى منتديات صنع القرار في إندونيسيا وغانا وليبريا، حيث دعم الصندوق النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من أجل المشاركة والاضطلاع بدور قيادي في تقييم متعلق بالجنسانية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أجراه كل من الأمم المتحدة، والجمعية النسائية لمكافحة الإيدز في أفريقيا، ولجنة مكافحة الإيدز ووزارة شوؤن المرأة والطفل في غانا. وسيرفد هذا التقييم السياسات والبرامج الوطنية المتعلقة بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٣٧ - وقد استثمر صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة، بإدارة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة باسم منظومة الأمم المتحدة، في توليد المعارف واستخلاص الدروس المستفادة التي يمكن أن تعزز محاكاة نماذج التدخل الناجحة وتوسيع نطاقها. وفي إطار ''النافذة'' الخاصة التي تعالج تقاطع العنف ضد المرأة مع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، جرى التشديد على كفالة الرصد والتقييم الدقيقين للبرامج التي تتصدى لأوجه الترابط في بوتسوانا، وتايلند، وترينيداد وتوباغو، والجمهورية الدومينيكية، وفييت نام، والهند، ونيبال، ونيجيريا. وتوجه هذه البرامج الثمانية، التي يصار إلى تسييرها باعتبارها ''فئات معرفية''، في إطار الصندوق الاستئماني، مجموعة مشتركة من الأسئلة الموضوعة بخصوص الدروس المستفادة والنهج الكفيلة بجمع البيانات الأساسية. ويرمي التركيز على تيسير تبادل التعليم بين البرامج والتقييم المستقل لها إلى تمكينها من توليد قاعدة من الأدلة الشاملة لعدة أقطار تتيح رؤى تستشرف الاستراتيجيات الفعالة من أجل التصدي لأوجه الترابط بين العنف وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

دال – النهوض بالعدل بين الجنسين في الحوكمة الديمقراطية

٣٨ – يُعرف الحكم الرشيد بأنه عنصر مهم في تحقيق فعالية المعونة وإحلال السلام الدائم. ويدعم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الشركاءَ من أجل بناء القدرات والعمليات التي تعزز المساءلة من خلال إدخال إصلاحات مراعية للمنظور الجنساني في الهيئات القضائية العامة، والمؤسسات الأمنية، ومؤسسات تقديم الخدمات وكذلك من خلال المشاركة في عمليات الرقابة؛ وبزيادة المشاركة السياسية للمرأة وتأثيرها في منع نشوب النزاعات وبناء السلام. ويعمل الصندوق في ٧٠ بلدا في هذا المجال المواضيعي، من أصل ما مجموعه ٨٢ بلدا وَجَّه إليها الدعم في عام ٢٠٠٨، حيث أنفق ٤٤ في المائة من الأموال القابلة للبرمجة.

٣٩ – وفي عام ٢٠٠٨، عمل الصندوق بالشراكة مع الأجهزة الوطنية للمرأة ودعاة المساواة بين الجنسين، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية والشركاء الحكوميين لتحقيق ذلك: ضمان إدراج الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في استراتيجيات ما بعد انتهاء النزاع لخمسة بلدان؛ ودَعْم اعتماد ٢٧ قانونا أو سياسة لتعزيز مشاركة المرأة في الحوكمة الديمقراطية؛ ومساعدة أربعة بلدان في اتخاذ إجراءات لتنفيذ التعليقات الختامية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة؛ ودَعْم إدخال إصلاحات على النظام القضائي في خمسة بلدان؛ وضمان توفير تخصيص الموارد للمرأة في حالات الأزمات وحالات ما بعد انتهاء النزاع من خلال عملية النداءات الموحدة.

٤٠ – ودَعَم الصندوق الشبكات النسائية من أجل الدعوة إلى إدراج أولوياتها في تقييمات الاحتياجات والتخطيط لإعادة البناء بعد انتهاء النزاع في خمسة بلدان في عام ٢٠٠٨، بما في ذلك الصيغة النهائية لاستراتيجية بوروندي لبناء السلام؛ والتقييم المشترك للاحتياجات لجورجيا؛ وضْع خطة عمل للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في المغرب لمتابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

٤١ – ودعَم الصندوق إدراجَ أولويات المساواة بين الجنسين في دساتير إكوادور وبوليفيا والجزائر وكوسوفو ومصر، الذي تم في عام ٢٠٠٨، من خلال دعم العمليات الاستشارية الوطنية. وفي إكوادور، دعَم الصندوق الجهود التي أدت إلى إدراج ٩٥ في المائة من مطالب النساء من السكان الأصليين في دستور عام ٢٠٠٨، بما في ذلك حق النساء من السكان الأصليين في المشاركة في عمليات العدل المتوارثة.

٤٢ - وفي عام ٢٠٠٨ دعم الصندوق اعتماد ١٥[١٩] قانونا و ١٢[٢٠] سياسة لتعزيز مشاركة المرأة في الحوكمة الديمقراطية، وتتبَّعَ استخدام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، باعتبار ذلك أساسا لإحداث تغيير قانوني في ٢٣ بلدا - وعلى وجه التحديد، استخدام التعليقات الختامية للجنة في ١٥ بلدا، مع تقديم الدعم للشراكات في أربعة [٢١] بلدان لتنفيذها.

٤٣ - على الصعيد العالمي، فقد أعطى صدور قرار مجلس الأمن ١٨٢٠ بشأن العنف الجنسي في حالات النزاع، زخما قويا لعمل الصندوق وشركائه، ولا سيّما ''مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع'' الجماعية التي أطلقتها وكالات الأمم المتحدة. وبالاشتراك مع إدارة عمليات حفظ السلام، ومبادرة الأمم المتحدة وحكومة كل من المملكة المتحدة وكندا، قام الصندوق بإجراء نقاش حول دور حفظة السلام النظاميين في منع العنف الجنسي المنهجي والواسع النطاق، والتعامل معه باعتباره تحديا أمنيا ماثلا عن طريق جمع قادة قوة الأمم المتحدة وقوة الاتحاد الأفريقي لمقابلة كبار أعضاء مجلس الأمن للبحث في الإجراءات الأمنية المناسبة للتصدي للاستغلال الجنسي والعنف القائم على أساس الجنس في حالات النزاع في مؤتمر عقد في ويلتون بارك، بالمملكة المتحدة. وقدم الصندوق مدخلات تقنية للقرار ١٨٢٠ من خلال توثيق الإجراءات العملية التي تتخذها قوات حفظ السلام لمكافحة العنف الجنسي والعنف القائم على أساس الجنس في حالات النزاع[٢٢] وشاطر ذلك مع صناع القرار.

٤٤ - وفي عام ٢٠٠٨، دعم الصندوق الجهود الرامية إلى ما يلي: تحسين القدرات في النظم القضائية الرسمية وغير الرسمية لتعزيز العدل بين الجنسين في أفغانستان، وبوروندي، وبوليفيا، وفييت نام، والمغرب؛ وتقديم المعرفة القائمة على أساس حقوق الإنسان أو توفير التدريب للجهات الفاعلة القضائية في ١٠ بلدان؛ وزيادة فرص حصول المرأة على المساعدة القانونية في ٩ بلدان. وفي المغرب، ومن أجل ضمان تنفيذ قانون الأسرة التاريخي لعام ٢٠٠٤، ساعد البرنامج المشترك بين الصندوق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف، على إنشاء وحدة تدريب مستمر ضمن وزارة العدل لموظفي محاكم الأسرة، دعماً لتعزيز

(١٩) أفغانستان وألبانيا وإندونيسيا والعراق وفانواتو وفييت نام وكولومبيا ومصر والمغرب وهايتي ومنطقة البحيرات الكبرى.

(٢٠) باراغواي وتونس وجمهورية مولدوفا والرأس الأخضر ورواندا وصربيا كوت ديفوار و كمبوديا والمغرب وموريشيوس ونيجيريا والأرض الفلسطينية المحتلة ومنطقة أفريقيا.

(٢١) إندونيسيا وبوليفيا وفييت نام وليبريا .

(٢٢) الجرد التحليلي لتصدي حفظة السلام للعنف الجنسي المتعلق بالحرب .

قدرة أقسام الأسرة في المحاكم الابتدائية. وستكفل الوحدة أن يكون تجريب وتنفيذ خطة التدريب بكامله ملكاً للوزارة. وتقوم الوزارة بتنفيذ المبادرة من أجل ضمان استمرارية عملية التدريب، والاستفادة من المعرفة القائمة وإنشاء نظم لتحصيل وتطبيق المعرفة التي يكتسبونها من خلال جهود التدريب.

٤٥ - وقدم الصندوق الدعم لمبادرات تنمية القدرات من أجل تعزيز عمل دعاة المساواة بين الجنسين والمؤسسات الرئيسية للدعوة إلى رصد الالتزامات تجاه المرأة و/أو تنفيذها، ودعم الأحزاب السياسية الرئيسية لتعزيز حقوق المرأة في ستة بلدان[٢٣]، ومشاركة النساء بترشيح أنفسهن في ستة بلدان[٢٤]؛ والمساهمة في تحسين الأداء في ١٦ مؤسسة رئيسية؛ وزيادة الميزانيات المخصصة للمساواة بين الجنسين في بلدين.

٤٦ - وفي عام ٢٠٠٨، شهد العالم نتائج انتخابية لم يسبق لها مثيل لصالح المرأة في رواندا، إذ أصبحت النساء تُشكِّل ٥٢،٦ في المائة في البرلمان. وخلال انتخابات عام ٢٠٠٨، بلغت نسبة النساء المرشحات على القوائم الانتخابية لمعظم الأحزاب السياسية ٥٠ في المائة على الأقل. وقدم الصندوق الدعم لإقامة دورة تدريبية على العمليات الانتخابية استمرت ثلاثة أيام لـ ١١٣ امرأة يمثلن جميع الأحزاب، شملت وثيقةَ التنمية، والخطاب السياسي التنافسي، والقوانين، والسياسات الاقتصادية وبناء الثقة.

٤٧ - ويشير تحليل لأعداد النساء المشاركات في محادثات السلام منذ صدور القرار ١٣٢٥ في عام ٢٠٠٠، إلى زيادة طفيفة في مشاركتهن كوسيطات ومفاوِضات ومراقِبات. ويَسّر الصندوق للمجموعات النسائية وضع جداول أعمال مشتركة للتأثير على عملية السلام في أوغندا وبوروندي ودارفور ورواندا والسودان وغواتيمالا والصراع الإسرائيلي الفلسطيني. ووضعَ تحالفُ نساء أوغندا للسلام بروتوكولاتِ تنفيذ نسائية معنية بالعناصر الرئيسية لاتفاق السلام يدعو إليها لدى أمانة الوساطة، ووفود حكومة أوغندا وجيش الرب للمقاومة بشأن تنفيذ البروتوكولات وإدراج أولويات المرأة. وكان تقديمُ الصندوق لمستشارٍ للشؤون الجنسانية إلى المبعوث الخاص للأمين العام إلى المنطقة المتأثرة من أعمال جيش الرب للمقاومة في أوغندا، بالتعاون مع إدارة الشؤون السياسية بمثابة استراتيجيةً مهمة لتوسيع نطاق مشاركة دعاة المساواة بين الجنسين وضمان التزام أقوى بحقوق المرأة.

(٢٣) بوروندي وتيمور - ليشتي ورواندا وكمبوديا وكولومبيا.

(٢٤) إكوادور وإندونيسيا ورواندا وسيراليون ونيبال وكمبوديا.

٤٨ - وعمِل الصندوق في عام ٢٠٠٨ على دعم زيادة الاستجابة للمسائل الجنسانية في ٢٢ مؤسسة رئيسية - بما فيها شتّى الوزارات الحكومية، واللجان الانتخابية، والآليات المتعلقة بمفاوضات السلام والعدالة الانتقالية، والجامعات، ووسائل الإعلام الرئيسية، والقطاع الخاص. وتمثلت إحدى النتائج الهامة في نيجيريا، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في إنشاء لجنة لتكافؤ الفرص ضمن اللجنة الانتخابية.

هاء - الثغرات والتحديات: إطار النتائج الإنمائية

٤٩ - في حين أن تقارير الصندوق في السنة الأولى من الخطة الاستراتيجية تُبيّن المجالات الهامة للتقدم في المساهمة بالأولويات الوطنية والإقليمية والعالمية للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فإنها تكشف أيضا عن الفجوات والتحديات فيما يتعلق بالبرمجة وتقديم التقارير.

الثغرات والتحديات:

(أ) إن عدم وجود معايير متفق عليها بشأن ما يشكل استراتيجية أو خطة وطنية للتنمية ''تنسجم تماما'' مع الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، يجعل من الصعب تقييم مدى النتائج المتحصلة. وفي عام ٢٠٠٩ سيتشاور الصندوق مع شركائه لتحسين معايير/مقاييس تقييم الاستراتيجيات، وسيدعم رصدَ واستخدام الميزنة المراعية للمنظور الجنساني وأدوات أخرى لتعزيز الميزانيات من أجل تنفيذها.

(ب) ثمة حاجة إلى توجيه برنامجي بشأن المشاركة في جهود إصلاح القطاع العام، من قبيل تدابير الكفاءة، وعقود الأداء الجديدة، ونظم المعلومات الإدارية وتدابير مكافحة الفساد من أجل تعزيز أبعادها الجنسانية. واستكملت في عام ٢٠٠٨ المرحلة التحضيرية للبرنامج العالمي للصندوق بشأن الحوكمة الديمقراطية وتقديم الخدمات من أجل المرأة، وسوف تُوجِّه العملَ في هذا المجال في عام ٢٠٠٩.

(ج) قد يساعد القيام بعمليتين خلال العام القادم في معالجة النقص في مشاركة المرأة في عمليات السلام، هما: تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ١٨٢٠، والذكرى السنوية العاشرة المقبلة لصدور القرار ١٣٢٥. ويعمل الصندوق على بناء الشراكات والقدرات اللازمة لتحقيق الاستفادة القصوى من هذه الفرص.

(د) ينبغي للصندوق أن يستثمر في وضع تقييم صارم ومنهجي للاستراتيجيات التي تعمل على منع العنف ضد المرأة والتصدي له وإنهاء الإفلات من العقاب عليه. وتعمل المنظمة على بناء منهاج لإدارة المعارف لتسهيل الاستفادة من أحدث المعلومات المستمدة من

الخبراء العالميين، وكذلك الممارسات الواعدة المستقاة من تجربة برنامج الصندوق. وتعمل المنظمة أيضا مع لجنة تقييم البرنامج المشترك بين الوكالات التابعة للصندوق الاستئماني لتعزيز استراتيجيتها وقدرتها على التقييم.

(هـ) يقدم إطارُ النتائج الإنمائية إطارا كليا يعبر عن نظرية الصندوق في التغيير: الانتقال من الالتزام بأولويات المساواة بين الجنسين إلى تنفيذها. وكشف الإبلاغُ في السنة الأولى عن بعض المجالات التي قد يحجب فيها الإطارُ بعضَ النتائج والروابط الرئيسية بين النواتج، ولا سيّما فيما يتعلق بالعمل مع مؤسسات التنمية الرئيسية (الناتج ٧). ولا بد من تحسين التوجيه لموظفي الصندوق لكفالة تسجيل النتائج والعمليات.

رابعا – إطار النتائج الإدارية

٥٠ – يساعد إطار النتائج الإدارية الصندوق على تقييم مدى ما أحرزه من تقدم نحو تنفيذ ولايته الشاملة وتحقيق نتائج الإطار. وخلافا لإطار النتائج الإنمائية – الذي يتضمن النتائج على مستوى المحصلات والنواتج بحد سواء – يتألف إطار النتائج الإدارية من النتائج القائمة على النواتج التي يتولى الصندوق المسؤولية الكاملة عنها. ويتكون الإطار من أربعة مجالات هي: (أ) تقديم المشورة والبرمجة المُحفزة في مجال السياسات؛ (ب) التنسيق والإصلاح في إطار الأمم المتحدة؛ (ج) المساءلة والمخاطر والإشراف؛ (د) القدرات الإدارية والبشرية والمالية، لما مجموعه ١٧ ناتجا و٥٨ مؤشرا يستند إليها الصندوق لتتبع سير التقدم ورصد الثغرات.

المجال ١ – تقديم المشورة والبرمجة المُحفزة في مجال السياسات

٥١ – تتبع النواتج في هذا المجال مدى ارتكاز أنشطة الصندوق في مجال الدعوة وتنمية القدرات والدعم التقني والبرمجة المُحفزة والتوثيق والنشر، على الدروس المستفادة من أجل حفز تكرار هذه الأنشطة والارتقاء بها.

٥٢ – وقد جرى في عام ٢٠٠٨ تتبع ثمانية مساع لتكرار المبادرات المدعومة من الصندوق أو الارتقاء بها. وتضمنت برنامجا للحد من عودة الجناة من الذكور إلى ارتكاب الجرائم في غرينادا، وجرى تكراره في ستة بلدان في منطقة البحر الكاريبي؛ وتوثيق الاستعانة ”بدورات صورية“ لتعزيز عملية إعداد التقارير عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، تعترف بها اللجنة وسيُواصل الصندوق تشجيع الشركاء الوطنيين والإقليميين والشركاء متعددي الأطراف على تكرارها.

٥٣ – وقد سجل الصندوق تقدما كبيرا في تشجيع التوجيه من خلال: نشر الجرد التحليلي لتصدي حفظة السلام للعنف الجنسي المرتبط بالحرب – وهو خلاصة لأفضل الممارسات

للأفراد النظاميين العاملين على منع العنف الجنسي في حالات النزاع وحالات ما بعد النزاع – التي جرى جمعها بمشاركة إدارة عمليات حفظ السلام باسم مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي، المعترف بها بوصفها قاعدة معارف عن الإجراءات العملية؛ نشر الطبعة الرابعة لتقرير تقدم المرأة في العالم، الذي يولّد اهتماما أقوى بالمساءلة المُستجيبة لاحتياجات الجنسين؛ إطلاق مكتب للمساعدة متاح في الإنترنت لدعم جمع ونشر الممارسات المشهود بجدواها في التصدي للعنف ضد المرأة.

٥٤ - وتتوقف قدرة الصندوق في مجال تشجيع النُهج التي أثبتت جدواها على تسخير أحدث ممارسات التقييم المتسقة مع معايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. وقد أحرز الصندوق تقدما طيبا في هذا المجال، فقد أكمل الصيغة النهائية لاستراتيجيته في التقييم، للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، وصاغ سياسة تقييمية وابتكر نماذج للتدريب على عمليات التقييم المستجيب لاحتياجات الجنسين لنشرها في عام ٢٠٠٩. وسيُواصل الصندوق الاستثمار في مجال التقييم الاستراتيجي ذي الجودة العالية خلال فترة الخطة الاستراتيجية لتمكين الصندوق من تقديم دلائل موثوق بها على السبل الفعالة لكفالة تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين. وفي عام ٢٠٠٨، انطلق استعراض للتقييمات لتحليل ٢٦ تقييما وتسعة استعراضات وثمانية تقييمات/تقارير أخرى أجراها الصندوق في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٨. وكشف التحليل الأولي أن من أصل ثمانية من هذه التقييمات، كان تقييم واحد ''ممتازا''، وآخر ''جيدا'' وخمسة ''متوسطة'' وواحد ''رديئا''.

المجال ٢ – التنسيق والإصلاح في إطار الأمم المتحدة

٥٥ - دعا توجيه الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، الصادر في عام ٢٠٠٤، منظومة الأمم المتحدة إلى ''الاستفادة من الخبرة التقنية للصندوق في المسائل الجنسانية'' وأُعيد التأكيد على ذلك في عام ٢٠٠٧، وكما شجع الصندوق على تعزيز جهوده لتقديم التوجيه الاستراتيجي لمنظومة الأمم المتحدة في مجال المساواة بين الجنسين.

٥٦ - وفي عام ٢٠٠٨، أفاد الصندوق عن توسع نطاق المشاركة في عمليتي التنسيق والإصلاح في إطار الأمم المتحدة على جميع المستويات. وقد كان الصندوق مرتبطا بـ ٧٢ برنامجا مشتركا؛ عمل في ٥٤ منها بصفته وكالة مشاركة وفي ١٨ برنامجا بصفته الوكالة الرائدة. وبناء على طلب من المنسقين المُقيمين، يشارك الصندوق في جميع المبادرات الرائدة في برنامج ''أمم متحدة واحدة''، وفي عام ٢٠٠٨ تعاون الصندوق، بصفته رئيسا لفريق العمل التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المعني بالمساواة بين الجنسين، مع المنسق المقيم في

فييت نام للدعوة لاجتماعات خبراء المساواة بين الجنسين في جميع مبادرات برنامج ''أمم متحدة واحدة'' من أجل إجراء عملية جرد. واضطلع الصندوق بدور قيادي في ٣٢ فريقا من الأفرقة المواضيعية المعنية بالمساواة بين الجنسين، على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية؛ وشارك في رئاسة ١٩ فريقا إضافيا؛ وكان عضوا ناشطا في سبعة أفرقة أخرى. وشجع الصندوق إثارة الاهتمام بمسألة المساواة بين الجنسين في ١٠ التقييمات القطرية الموحدة/أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

الشكل ٦

مشاركة الصندوق في البرامج المشتركة، ٢٠٠٥-٢٠٠٨

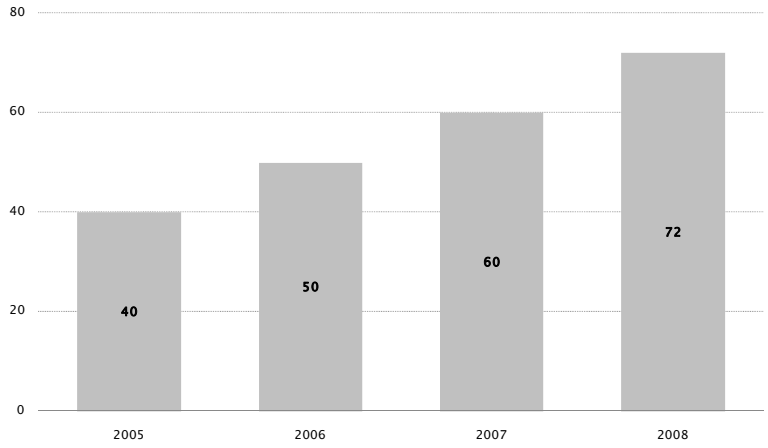

٥٧ - وحدد الصندوق أولويات دعم الجهود المبذولة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، فشارك في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات التي دعا نائب الأمين العام المعني بالمساواة بين الجنسين إلى عقد اجتماعاتها في سياق إشاعة الاتساق على نطاق المنظومة مع حملة الأمين العام ''متحدون لإنهاء العنف ضد المرأة'' ومع الفريق العامل المعني بسيادة القانون، من خلال الاستمرار في الدور الإشرافي على صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات المتخذة للقضاء على العنف ضد المرأة واستضافة أمانة مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي؛ ومن خلال المشاركة في رئاسة الفريق العامل المعني بقضايا البرمجة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والمشاركة في أفرقة ''الخبراء'' التابعة للمجموعة، بما في ذلك الأفرقة المعنية بتدريب المنسقين المقيمين على قيادة عمليات التقييم القطري المشترك/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وقد أفضى اضطلاع الصندوق لثلاثة أعوام بجهود رئاسة فريق العمل المعني بالمساواة بين الجنسين التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، والذي يبلغ عدد أعضائه

١٧ عضوا، إلى إنشاء مجموعة متفق عليها من معايير الأداء المتفق عليها بشأن المساواة بين الجنسين بالنسبة للأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة أقرها أعضاء المجموعة في عام ٢٠٠٨ وقام رئيس المجموعة بتوزيعها على جميع المنسقين المقيمين، مُشجعا إياهم على استخدام هذه المؤشرات جنبا إلى جنب مع منهجية منظمة العمل الدولية لمراجعة حالة المساواة بين الجنسين.

المجال ٣ – المساءلة والمخاطر والإشراف

٥٨ – في عام ٢٠٠٨، تناول الصندوق المسائل الإدارية للمساءلة والمخاطر والإشراف من خلال ما يلي: تعزيز القدرة على تتبع النتائج؛ والاستمرار في التفويض التدريجي لسلطة أساليب العمل التشغيلية والبرنامجية من المقر إلى المكاتب دون الإقليمية ومن عمليات المقر إلى أقسام المقر الجغرافية والمواضيعية.

٥٩ – ولتعزيز القدرة الداخلية على التخطيط والتطوير المؤسسي، جرى شغل منصب مستشار التطوير المؤسسي؛ ويجري تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١؛ ووُضع الأساس لنظام لتتبع النتائج بواسطة الحاسوب. كما عُقدت حلقتا عمل لبناء القدرات في مجال العمليات والبرامج، شارك فيهما ٨٥ موظفا من موظفي المكاتب الوطنية ودون الإقليمية. وتدل التقييمات لمرحلة ما بعد حلقات العمل تلك على أن جهود بناء القدرات تُفضي إلى زيادة الفعالية وتحسين الجودة. ويأخذ الصندوق بمبدأ اللامركزية فيما يتعلق بالوظائف الاستراتيجية مع تعزيز قدرته على الرصد والمراجعة. وعلى سبيل المثال، يعمل الصندوق على إقامة أطر للضوابط الداخلية في كل مكتب من مكاتبه دون الإقليمية البالغ عددها ١٥ مكتبا؛ واعتُمدت سبعة من هذه الأطر، بينما يجري تطوير تسعة أُطر أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، جرت مراجعة حسابات تسعة مكاتب دون إقليمية في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨. ويستخدم الصندوق قاعدة البيانات الشاملة المتعلقة بتوصيات مراجعة الحسابات، والتي وضعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لرصد تنفيذ توصيات المراجعة. وقد وُضع نموذج لمخاطر المراجعة للصندوق لتوجيه عمليات المراجعة الداخلية وتحديد أولوياتها.

المجال ٤ – القدرات الإدارية والبشرية والمالية

٦٠ – يتتبع هذا المجال من مجالات النتائج مدى توفر الصندوق على القدرات الإدارية والبشرية والمالية للاستجابة إلى طلبات الحصول على الخبرة التقنية والدعم المالي. وقد عزز الصندوق نُظمه المالية في عام ٢٠٠٨ من خلال الترقية إلى الإصدار التاسع من نظام أطلس (Atlas 9.0)؛ وإقامة نظام لربط البيانات المالية بنتائج البرامج والمشاريع في أطلس؛ والتأهب لإعمال المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ويقوم

الصندوق بوضع نُظم لتتبع المدة الزمنية التي تتطلبها الإجراءات المتعلقة بالموارد الإدارية والبشرية، بهدف تحسين توقيتها ونوعيتها على السواء.

٦١ - وفي عام ٢٠٠٨، استمر تلقي الصندوق المساهمات المالية من مقدمي المعونة الثنائية، بالإضافة إلى مقدمي المعونة غير التقليديين، بما في ذلك اللجان الوطنية، والمؤسسات الخاصة والقطاع الخاص. وأسفرت الشراكات التي تتزايد قوتها مع القطاع الخاص والشركاء من المؤسسات إلى جمع مساهمات بلغت ٤,٦ مليون دولار.

الثغرات والتحديات

٦٢ - بالرغم من أن إطار النتائج الإدارية للصندوق قد سجل نتائج هامة من حيث النواتج في عام ٢٠٠٨، فإن عمليتي تقديم التقارير والاستعراض في السنة الأولى تدلان على أنه ينبغي تعزيز النُظم والمعارف لتحسين الأداء في عدد من المجالات، هي كما يلي:

(أ) سيقوم الصندوق بالتصدي للثغرات التي جرى تحديدها، وذلك عن طريق تعزيز التوثيق/التوجيه فيما يتعلق ''بكيفية'' الدعوة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين؛ وتوخي مزيد من الدقة في تقييم المبادرات الحفازة لتنشيط تكرارها؛ ووضع استراتيجية واضحة للصندوق في مجال تنمية القدرات.

(ب) ينبغي للصندوق الاستثمار في تحليلات نجاعة التكلفة لدور ٥ في آليات الأمم المتحدة للتنسيق والإصلاح من أجل زيادة المعرفة عن أي المجالات أكثر فعالية من حيث استثمار الموارد المالية والبشرية؛ ووضع استراتيجية لتحديد أولويات الارتباط في ٩٠ بلداً ينفذ أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١؛ والعمل مع مؤسسات الأمم المتحدة لدعم البلدان التي يجري فيها تطبيق برامج ''وحدة الأداء'' الرائدة لتحقيق المساواة بين الجنسين والاستمرار في تقييم التقدم.

(ج) لئن كان تفويض الصلاحيات إلى المكاتب دون الإقليمية في المجالات التنفيذية قد حقق تقدما ملحوظا، فإن ثمة حاجة مماثلة لزيادة الوضوح والاستثمار في مجالات ضمان نوعية الإشراف وإدارة المخاطر. ويوثّق التقرير السنوي التقدم المُحرز في مجال إدارة المخاطر، بما في ذلك المراجعة والمتابعة، إلا أن ثمة حاجة إلى تحديد الأولويات من حيث المسؤوليات والمساءلات والنظم والإجراءات الموحدة للإشراف.

(د) يتطلب الصندوق إبلاغاً محسناً ووثيقاً لنوعية الأداء وحسن توقيت المشتريات، والتعيينات وتقديم التقارير من جانب الجهات المانحة.

خامسا – إطار الموارد المتكامل

٦٣ – زاد الصندوق من مجموع مساهماته الإجمالية بنسبة ١٨ في المائة في عام ٢٠٠٨، فقد بلغ مجموع الموارد التي حصل عليها ١٢١ مليون دولار، بما فيها الموارد العادية (الأساسية) التي بلغت ٥١ مليون دولار، والموارد الأخرى (غير الأساسية) التي بلغت ٦٥ مليون دولار، بينما بلغت المساهمات في الصندوق الاستئماني التابع للصندوق الإنمائي للمرأة ٥ ملايين دولار. وتجاوزت الموارد الأساسية التوقعات بمبلغ ٥ ملايين دولار أو ١٠ في المائة، وتجاوزت الموارد غير الأساسية الأخرى التوقعات بمبلغ ٣٨ مليون دولار، أو ما يزيد عن ١٠٠ في المائة. وفي عام ٢٠٠٨، أعمل الصندوق ممارسة الاستقلالية في الإبلاغ عن الصندوق الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة، الذي تلقى ١٨,٣ مليون دولار (بالمقارنة مع ١٥,٩ مليون دولار في السنة السابقة). وفي أواخر كانون الأول/ديسمبر، تلقى الصندوق مبلغ ٦٥ مليون دولار من حكومة إسبانيا لتأسيس صندوق جديد هو ''صندوق المساواة الجنسانية''. وتحقق النمو في الموارد الإجمالية للصندوق بالرغم من الأزمة الاقتصادية العالمية والخسائر التي تمخضت عن تقلبات سعر الصرف التي ازدادت بها قيمة الدولار، لا سيما مقابل اليورو والعملات الأخرى لكبار المانحين.

٦٤ – وقد زاد عدد البلدان المساهِمة في الموارد العادية وغيرها من موارد الصندوق من ٤٩ بلداً في عام ٢٠٠٧ إلى ٨٠ في عام ٢٠٠٨. وزادت المساهمات المُقدمة من لجان الصندوق الوطنية في عام ٢٠٠٨، بنسبة ١٩١ في المائة عما كانت عليه في عام ٢٠٠٧. وتُبيّن هذه المساهمات التي تزيد عن ١,٢ مليون دولار (والتي تشمل مساهمة قدرها ٩٦٠ ٧٧٢ دولار من اللجنة الوطنية الأيسلندية)، أن هناك إمكانية لزيادة المساهمات من هذه الجهات المانحة غير التقليدية وغيرها من الجهات كجزء من تركيز الصندوق على تنويع قاعدة الجهات المانحة، والتي تظهر أيضا في إطار تعبئة الموارد للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ .

٦٥ – وكانت النفقات من الموارد العادية في عام ٢٠٠٨ تعادل ٤٢,٣ مليون دولار، وهذا ما يمثل زيادة قدرها ٢٠,٩ مليون دولار – أي ما يقارب الضِعف بالمقارنة مع الإنفاق والإنجاز في العام السابق. وقد أنفق الصندوق ٨٠ في المائة من الموارد العادية بحلول الربع الأخير من عام ٢٠٠٨. وبلغ مجموع النفقات لعام ٢٠٠٨ (الموارد العادية والموارد الأخرى) ٩٣ مليون دولار، أي بزيادة قدرها ٢٨,٧ مليون دولار، أو نسبة ٤٤ في المائة، عما أنفقه في عام ٢٠٠٧ حين بلغ مجموع الإنفاق ٦٤,٣ مليون دولار. وكانت النسبة المئوية لصرف الموارد المتعلقة بتقاسم التكاليف أقل – بلغت نسبتها ٦٦ في المائة – بسبب تلقي ما يقرب من ٥٠ في المائة من جميع الموارد المتعلقة بتقاسم التكاليف في الرُبعين الثالث والرابع من عام ٢٠٠٨.